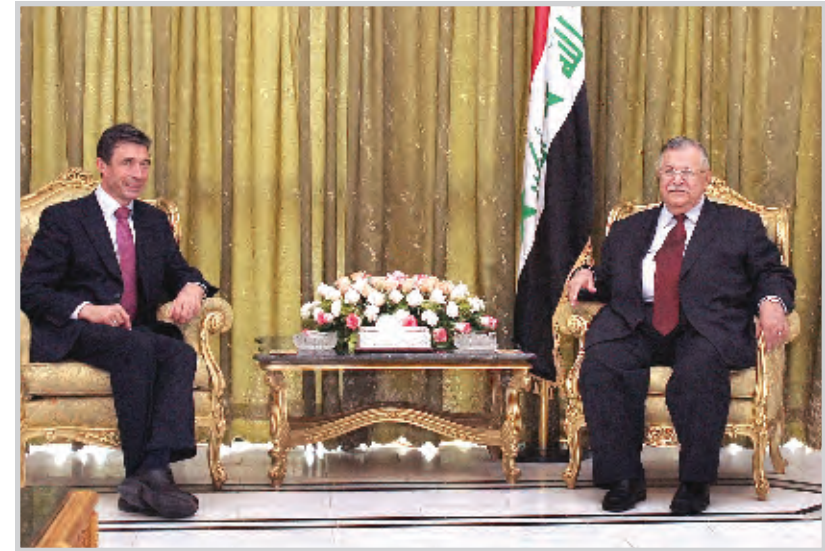


خصصت اليابان مبلغ ٦٠٠ مليون دولار لدعم مشاريع البناء والتأهيل في العراق. وقالت وزارة الخارجية العراقية في بيان ان هذا القرار أعلن أثناء مكالمة هاتفية اجراها وزير الخارجية الياباني تارو اسو مع نظيره العراقي هوشيار زيباري. وقال البيان ان اسو رحب بتشكيل الحكومة العراقية الدستورية الجديدة وتجديد الثقة بوزير الخارجية مؤكدا دعم الحكومة اليابانية للشعب العراقي في مسيرته الديمقراطية وفي عملية البناء والتنمية. من جهته عبر وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري عن تقدير الحكومة والشعب العراقي للموقف الياباني المتميز.



خلال لقاءه بطالباني والمالكي والمشهداني

رئيس وزراء الدنمارك: بقاؤنا في العراق مرهون بإرادة حكومته وقرار مجلس الأمن



بغداد / الصدقا

قدم رئيس الجمهورية السيد جلال طالباني شكره لحكومة وشعب الدنمارك لمشاركتها في قوات التحالف الدولي والقضاء العراق من دكتاتورية صدام وأعوانه. جاء ذلك عقب استقبال طالباني

أمس وفداً دنماركياً رفيعاً ضم رئيس الوزراء ووزير الدفاع وعدداً من المسؤولين في حكومة كوينهاغن. كما أشاد طالباني بجهود الدنمارك ومساهمتها الفاعلة في تدريب قوات الأمن العراقية وتطوير قدراتها على طريق

في الجلسة الـ ٢٨ من محاكمة صدام

مواصلة الاستماع إلى شهود الدفاع

ورفع الجلسة إلى الاثنين القادم

بغداد / الصدقا

رفع القاضي رؤوف عبد الرحمن رئيس المحكمة الجنائية العليا المختصة بمحاكمة صدام أمس الجلسة ٢٨ من المحكمة إلى يوم التاسع والعشرين من الشهر الجاري. ابتدأت الجلسة بعيد الساعة العاشرة بنحو خمس دقائق حيث استهلها القاضي عبد الرحمن بتوجيه تحذير للمحاميين بوجوب الالتزام بضوابط وسير الإجراءات القانونية وعدم اللجوء إلى التشهير بالمحكمة وأعضائها وأكد قاضي المحكمة رؤوف رشيد عبد الرحمن عدم السماح لأي كان وتحت أي مسمى بتوجيه اتهامات إلى القضاة أو إلى الشعب العراقي معتبراً هذا اندازاً للمحاميين

والمتهمين. وأشار عبد الرحمن إلى تجاوزات جرت الاثنين الماضي التي دفعته إلى طرد المحامية اللبنانية بشرى الخليل احد اعضاء فريق الدفاع عن صدام من قاعة المحكمة. واعترض القاضي على تقديم قوائم متعددة باسماء الشهود طالبا قائمة واحدة . ثم تدخل برزان التكريتي الاخ غير الشقيق لصدام ورئيس جهاز مخابراته السابق معترضاً على كلام القاضي الذي هددته بطرده من المحكمة وقال برزان مخاطباً القاضي " لاتصرخ في وجهي انا لست جندياً عندك "

الاديب : براء الربيعي الاقرب للدفاع

المالكي يأمل عرض المرشحين للوزارات الأمنية على مجلس النواب السبت



الصدر يدنو إلى إبعاد الجامعات العراقية السياسية

بغداد / الصدقا

تأمل الاوساط السياسية ان ينتهي رئيس الوزراء نوري المالكي من تسمية وزير الدفاع والداخلية، فضلاً عن وزير الدولة لشؤون الامن الوطني، ليتسنى بعد ذلك للحكومة ان تتسكك، مكتملة، بملف الامن الذي يلقي بظلاله على مجمل الصدر. وابلغ عضو مجلس النواب عن كتلة الائتلاف العراقي الموحد الدكتور علي الاديب (المدى) امس ان اقرب المرشحين لشغل حقيبة

الدفاع هو محمد براء الربيعي. وقال الاديب في اتصال هاتفي ان " الربيعي هو الاقرب للدفاع"، معللاً ذلك بـ"بعده عن الساحتين السياسية والعسكرية زمن النظام السابق وما تلاه من تغيرات". لكن الاديب اكد ان ممثلين عن الكتل السياسية ما زالوا يتدارسون ملفات جميع المرشحين لشغل الحظائب الشاغرة الثلاث، معرباً عن امله في انتهاء هذا الامر خلال الايام القليلة القادمة.

وأشار الاديب مجدداً إلى ان الكتل السياسية اتفقت بشكل نهائي على اختيار وزراء مستقلين لا ينتمون إلى احزاب لديها ميليشيات مسلحة. واتفق عضو مجلس النواب عن التوافق سلمان الجميلي مع ما ذكره الاديب من ان الكتل عاكفة على دراسة ملفات المرشحين لاختيار الانسب منهم. وقال الجميلي لـ (المدى) امس " بالرغم من ان جبهة التوافق لديها مرشح لتولي حقيبة

الدفاع، الا انها تدرس بجدية ملفات المرشحين الآخرين"، مؤكداً ان "جميع الخيارات متاحة"، ومن بينها "حاجم الحسني وتوفيق الياسري". واتفق عضو مجلس النواب عن المرشحين محددين لحقيقتي الداخلية والامن الوطني، واكتفيا بالقول "ان هناك عدداً من المرشحين، لم يحسم الامر لصالح اي منهم". وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد اكد امس الاربعاء ان اسما

المرشحين لحقيقتي الدفاع والداخلية سيتم حسمها خلال الأيام الثلاثة المقبلة، معبرا عن امله في عرضها على مجلس النواب السبت المقبل لنيل الثقة. وقال المالكي امس "في غضون الأيام الثلاثة المقبلة سيتم حسم تسمية وزراء الداخلية والدفاع". وأضاف ان "جميع جهات النظر في ذلك الشأن متطابقة"، معرباً عن امله في "عرض الاسماء على مجلس النواب يوم السبت المقبل لنيل الثقة".

استشهاد ٧ بينهم ضابط كبير وإصابة ١٠ في أعمال عنف

بغداد / الصدقا

اعلنت مصادر أمنية أمس الاربعاء استشهاد سبعة بينهم ضابط كبير وعضو مجلس بلدي ومؤذن مسجد واصابة عشرة في هجمات متفرقة في العراق، فيما عثر على ١١ جثة مجهولة في بغداد وجنوبها. فني بغداد استشهد العميد الركن احمد داوود معاون حرس امانة العاصمة على يد مسلحين مجهولين في منطقة المأمون، اثناء قيادته سيارته. كما استشهد سائق سيارة اجرة وصاحب محل داخل متجره على يد مسلحين مجهولين في حي الدورة، في حادثين منفصلين. وفي حادث منفصل، اصيب ستة عراقيين بينهم امرأة وثلاثة من عمال التنظيف بجروح بانفجار عبوة ناسفة في منطقة الفضيلية.

من جانب آخر افاد المصدر ذاته ان اربعة عراقيين بينهم امرأة اصيبتا بجروح في انفجار عبوة ناسفة على متن باص صغير كانوا يستقلونه في شارع فلسطين. واكد مصدر امني تفكيك عبوة ناسفة ثانية عثر عليها بالقرب من العبوة. وفي بعقوبة، قتل مسلحون عادل علي عضو المجلس البلدي لقضاء خانقين مع اثنين من حراسه الشخصيين في حين اصيب ثالث بجروح عندما هاجموا سيارته بالاسلحة الرشاشة على الطريق العام بين بعقوبة وخانقين بالقرب من منطقة الامام ويس.

من جهة اخرى، اعلنت مصادر أمنية العنور على اربع جثث مجهولة الهوية في بغداد، كما عثرت قوات الجيش العراقي على سبع جثث مجهولة الهوية في منطقة الاسكندرية.

بالتعاون بين أجهزة الأمن العراقية والانتربول

اعتقال بشار سبعاوي في بيروت

بغداد / الصدقا

اعلنت الحكومة في بيان امس الاربعاء اعتقال بشار سبعاوي ابراهيم حسن التكريتي ابن الاخ غير الشقيق لصدام في عملية مشتركة للقوات الامنية العراقية والشرطة الدولية (الانتربول). وقال البيان الذي حصلت (المدى) على نسخة منه ان "الاجرة الامنية العراقية تمكنت بالتعاون مع الشرطة الدولية (الانتربول) من القاء القبض على المجرم بشار سبعاوي ابراهيم حسن التكريتي في بيروت".

واوضح البيان ان "بشار يعد من بين المطلوبين في القائمة الاكثر اهمية بسبب الجرائم البشعة التي ارتكبتها بحق الشعب العراقي اثناء وبعد الاطاحة بالنظام الدكتاتوري البائد".

واكد البيان ان القاء القبض على بشار سبعاوي يمثل نجاحا استخباراتيا في غاية الاهمية لجهزتنا الامنية التي تستمر في الملاحقة جميع ازام النظام الهاربين في الخارج واعادتهم إلى العراق لحاكمتهم في محكمة عادلة ونزيهة".

إلى ذلك قال مصدر مسؤول بالشرطة بمدينة كركوك أمس الاربعاء إنه تم اعتقال شخص له صلة. وأوضح المصدر أن قوات الجيش العراقي التابعة لمسرية الرابعة من الفوج الثاني باللواء الثاني نفذت عملية دم في إحدى المناطق الجنوبية القريبة من المنطقة الصناعية بكروكوك بعد أن وصلتهم معلومات استخباراتية مهمة عن وجود أحد المطلوبين، حيث تمكنوا من القاء القبض عليه. وأضاف "ان هذا الشخص لديه اتصالات مع البعثيين في سوريا ومرتبطة بصورة وثيقة بعزت الدوري".

مرة أخرى

إدارة مفوضية الانتخابات تسخر (الرهان) والقضاء يؤكد حق (المدى) في المراقبة والنقد

استهداف الفساد استهدافاً للعملية الانتخابية. هذه طريقة واضحة في ارباب الصحافة، ولو بالكلمات، لمنعها ونهيا عن ممارسة عملها. وهي وحدها تكفي (ما دامت موقفة لدى القضاء العراقي - راجع نص قرار المحكمة ص ٣) لأن تضع الموسا إليه تحت طائلة القانون، إضافة إلى الموجبات الكثيرة الأخرى التي ينبغي أن يحاسب، جراءها، المفسدون والعابثون بالمال العام، ممن ينتهزون فرصة الظرف الانتخابي للبلاد، وما يحيط بهذا الظرف من اجواء تسمح للمفسدين باستمرار العمل، متلما يعملون هم على استمرارها من أجل مزيد من السحت الحرام والكسب غير المشروع الملتح بدم الناس ومعاناتهم.

الصحور

الإيحاء بأن موقف (المدى) منها، أي من سوء إدارتها، هو محاولة للإساءة لـ (سعة) العملية الانتخابية خلال هذه الفترة الحساسة من تاريخ العراق الذي يستعد لإجراء أول استفتاء عام على الدستور الدائم وأجراء الانتخابات (العام). هذا الخلط الرديء للأوراق لم يرهب (المدى)، ولم يثنها عن أداء رسالتها النقدية. نعرف نحن، ويعرف قراء (المدى) ومتابعوها، حجم حرصنا على (العملية الانتخابية) الذي عبرنا عنه بأوسع نشاط صحفي واكتب تلك العملية، وهو الحرص نفسه الذي دفعنا إلى الوقوف بقوة في وجه الفساد الذي يريد أن يتلفج بالهدف الشريف للانتخابات، ويتسرب به، إلى الحد الذي يوحد فيه، بصلافة، بين فساده وسوء إدارته وبين العملية الانتخابية، ويرى في

التردد في اتخاذ دورها الرقابي والنقدي في مواجهة جميع مظاهر الفساد المستشرية. ولعل مثل هذا الدور يمثل جانباً مهماً من عملية بناء إعلام عراقي جديد يلتزم بعايير المهنية المطلوبة، ولا يتخلّى عن استحقاقاته في الوقوف بجرأة ضد كل المفسدين والعاثين. إن من تحصيل العمل الصحفي أن يصطدم دائماً بمن يضيق ذرعاً بدور الصحافة، ويتبرم من النقد، ويعرقل بعد هذا أداء الصحافة والصحفيين، مثلما سعى إلى ذلك مدير المفوضية في مواجهة الحقائق التي أظهرتها (المدى) وكشفت من خلالها حجم الفساد وسوء الإدارة المتحكمين بعمل مفوضية الانتخابات. ففي محاولة بانسة من إدارة المفوضية لخلط الأوراق، عملت تلك الإدارة إلى

جاء صحيحاً وموافقاً للقانون. عليه قرر تأييده ورد اللاتحة الاستثنائية واعتبار اتعاب الحمامة المحكوم بها المستأنف إضافة لوظيفته شاملة لمرحلتها التقاضي، وصدور القرار بالاتفاق). لقد اشرنا، في المرة السابقة التي علقنا بها على قرار الحكم البدائي، بالتحية والتقدير إلى القضاء العراقي الجديد الذي انتصر لاستقلاليتته وحياديته أولاً، وانتصر من ثم، إلى حرية الصحافة والإعلام وحقهما في المراقبة والنقد. ونجد، في هذه المرة، مناسبة أخرى لتأكيد اعتزازنا بالموقف المشرف للقضاء الذي يعمل الآن، بحرية وشجاعة، في الظروف بالغة التعقيد التي نعرف. وهذه مناسبة لتعديد تأكيد ما كنا قد طالبنا به سابقاً زملاءنا في الصحف والمؤسسات الإعلامية الأخرى، بعدم

مرة أخرى تخسر إدارة مفوضية الانتخابات (الرهان) في إمكانية ابتزاز (المدى) وإسكاتها عن قول الحق، وذلك بعد إقدام مديرها العام على استئناف قرار الحكم الصادر في غير صالحه عن محكمة بداءة الكرخ بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٦ القاضي برد دعوى مدير عام المفوضية ضد مؤسسة (المدى) وتحميلة الرسوم والمصاريف واتعاب الحمامة لوكلاء المدعى عليه (المدى). ففي الأسبوع الماضي أصدرت رئاسة محكمة استئناف بغداد / الكرخ المكونة من القاضي لطيف جبار علي رئيساً ومن القاضيين قيس عباس رضا وعدنان علي جوير نائبين للرئيس، قراراً وقع بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٨ نص على ما يلي (تري هذه المحكمة أن الحكم البدائي الصادر عن محكمة بداءة الكرخ بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٦ وعدد إضرارة ١٩٩٨/٢٠٠٧/٢٠٠٦)

طالب السيد مقتدى الصدر أمس الأربعاء في بيان بعدم تحويل ساحة للصراعات السياسية بين الأحزاب. وقال بيان مكتب السيد الصدر في مدينة النجف أن "مقتدى الصدر شدد على ألا تكون الجامعات مسرحاً للصراع السياسي والتحزبي". وأضاف أن "مكان الأحزاب السياسية خارج أروقة الجامعات، وحرم الجامعة هو مكان يجب احترامه ويجب عدم التقدي عليه وإخفاء عنوانه الحقيقي" ودعا الصدر الملاك التدريسي إلى "العمل على إنشاء وإيجاد علاقات طبيعية بين الأستاذ وطلبته". ورأى أن "على الطلبة مراعاة حرمة جامعاتهم وإطاعة أساتذتهم الذين يسهرون على تقديم كل الوسائل المتاحة لخدمتهم وإيصالهم إلى بر الأمان".